

حقوق ومعطيات – القدس الشرقية 2015¹

أيار، 2015

- عدد السكّان: يعيش في القدس 300,200 شخص فلسطيني، يشكّلون 36.8% من مجمل سكّان المدينة.
- الأحياء الواقعة خلف الجدار: يعيش أكثر من ربع سكّان القدس الشرقية في أحياء فُصلت عن المدينة بواسطة جدار الفصل، ويعانون من الإهمال الجسيم والنقص الهائل في الخدمات والبنى التحتية.
- مكانة مقيم/ة: الفلسطينيون في القدس ليسوا مواطنين بل هم مقيمون دائمون؛ في عام 2014 سُحبت إقامة 107 فلسطينيين مقدسيين.
- عدد الأشخاص تحت خطّ الفقر: 75.4% من مجمل السكّان الفلسطينيين، و83.9% من مجمل عدد الأطفال.
- خدمات الرفاه: 37% من مُتلقي خدمات الرفاه هم من الفلسطينيين، و22% فقط من ملكات العاملين الاجتماعيين يخدمونهم.
- المدارس: 41% فقط من الأطفال يدرسون في مدارس بلدية رسمية؛ يصل النقص بالغرف التدريسية في الجهاز البلدي الرسمي إلى أكثر من ألف غرفة؛ بين الأعوام 2009-2014 أضيفت 194 غرفة صفّ رسمية، وثمة 211 غرفة صفّ إضافية قيد التخطيط.
- غرف تدريسية لا تستوفي المعايير الرسمية: 43% من الغرف التدريسية في الجهاز البلدي الرسمي مُعرّفة كصفوف لا تستوفي المعايير الرسمية.
- التسرب: 26% في صفوف الحادي عشر، و33% في صفوف الثاني عشر؛ فيما يصل المعدّل القطريّ إلى نسب قليلة فقط.
- التخطيط والبناء: نحو 20,000 بيت شُيّد من دون ترخيص؛ وجرى مؤخراً تصديق خارطة هيكلية كبيرة في عرب السواحة.

¹ كتب هذا المستند باللغة العبرية وترجم للعربية والانجليزية. تشمل النسخة باللغة العبرية أكثر من 100 حاشية، توفر شرحاً وافياً لطريقة حساب المعطيات الرقمية وتوجه القراء لروابط ومصادر متعلقة. النسخة المترجمة لا تشمل هذه الحواشي المفصلة. وعليه، قمنا بإضافة قائمة بالمصادر المركزية تجدونها بالصفحة الأخيرة للمستند. للإطلاع على النسخة الأصلية باللغة العبرية، [أضغظ/ي هنا](#).

- هدم البيوت: في أثناء عام 2014 هُدم 98 مبنى وأقتلع 208 أشخاص من بيوتهم؛ وقد جدّدت إسرائيل سياسة هدم البيوت العقابية ضدّ بيوت مُنفّذي العمليّات.
- المياه: 64% فقط من المنازل مرتبطة بشكل منظّم بشبكة المياه التابعة لشركة هَجيحون.
- المجاري: ثمة نقص يبلغ طوله نحو 30 كيلومترًا في مواسير المجاري؛ خلال العام 2015 تخطّط شركة هَجيحون مدّ 8.2 كيلومترات.
- أسماء الشوارع: منذ عام 2011 مُنحت مئات الأسماء لمئات الشوارع التي كانت من دون أسماء طوال عشرات السنوات، إلّا أنّ أحياءً كاملة ما تزال تفتقر لأسماء الشوارع.
- خدمات البريد: 7% فقط من سُعاة البريد الناشطين في القدس يقدّمون الخدمات في الأحياء الفلسطينية؛ توجد في القدس الشريقيّة 8 فروع بريد، قياسًا بـ 40 فرعًا في المدينة الغربيّة؛ يمكن أن يصل زمن الانتظار في ساعات الضغط في فرع البريد المركزيّ في شارع صلاح الدين إلى أكثر من ساعتين.
- رعاية الأم والطفل: لا توجد في الأحياء الفلسطينية إلّا 6 محطّات لرعاية الأم والطفل تابعة لوزارة الصحة، ومحطّة سابعة في قرية كفر عقب التي تعمل بواسطة متعهّد؛ وتشغّل وزارة الصحة في الأحياء الإسرائيليّة 26 محطّة لرعاية الأم والطفل، منها 3 مخصّصة للسكّان الفلسطينيين أيضًا.

[إنفوجرافيك حقائق ومعطيات - أيار 2015](#) (أنظروا في نهاية التقرير)

ويحقّ لهم الترشّح والانتخاب لبلدية القدس، ولكنهم يقومون بشكلٍ مثابر بمقاطعة انتخابات المجلس البلديّ، كونهم لا يعترفون بشرعية ضمّ المدينة الشرقيّة.

منذ 48 عامًا، والسياسة الإسرائيليّة المتعلقة بالقدس الشرقيّة، على المستويين البلديّ والقطريّ، تُتخذ من دون تمتّع السكان الفلسطينيين بالقوة السياسيّة التي بوسعها التأثير على القرارات المركزيّة التي تبلور وتقرّر أنماط حياتهم. وبذا، تتجسّد المحصّلة في سياسة مُضرة تمارس ضدّ السكّان. وبالانتهاك الكبير والمتواصل لحقوقهم الأساسيّة.

خلافًا لمكانة المواطنة، فإنّ مكانة الإقامة الدائمة ليست دائمة. فالفلسطينيون يطالبون، مرة تلو الأخرى، بأن يثبتوا لموظّفي وزارة الداخليّة عدم تركهم للقدس لفترات متواصلة، وبأنّ مركز حياتهم يكمن في إسرائيل، وكلّ ذلك بغية منع سحب مكاتمهم والمسّ بحقوقهم المختلفة التي تنبثق من هذه المكانة.

ويؤدّي سحب مكانة الإقامة إلى منع السكان من إمكانية السكن مجدّدًا في مسقط رأسهم. في عام 2014 جرى سحب إقامة 107 فلسطينيين من القدس، وفي عام 2013 سُحبت إقامة 106 فلسطينيين.

إلى جانب السكّان المقيمين الدائمين، يقطن في القدس أيضًا فلسطينيون من سكان الأراضي المحتلة تزوّجوا بسكّان القدس، ومعهم أولاد وأطفال أحد والديهم من سكان الأراضي المحتلة. ومنذ أكثر من عقد تواجه هذه العائلات مصاعب وضائقاتٍ مركّبةً تنبثق عن عدم تسوية مكاتمهم، نتيجة للتعدّلات التي أدخلت على قانون

إقامة مشروطة

- يعيش في القدس 300.200 شخص فلسطيني، يشكّلون 36.8% من مجمل سكّان المدينة.
- الغالبية الساحقة من سكان القدس الفلسطينيين ليسوا مواطنين إسرائيليين بل هم مقيمون دائمون.
- في عام 2014 سحبت وزارة الداخليّة الإقامة من 107 فلسطينيين من القدس، من بينهم 56 امرأة و12 قاصرًا.
- منذ عام 1967 سُحبت الإقامة من 14.416 فلسطينيًا مقدسيًا. تتجسّد إسقاطات هذا الأمر على أرض الواقع بمنعهم من السكن مجدّدًا في مسقط رأسهم.

في حزيران 1967 اتّخذت الحكومة الإسرائيليّة قرارًا بضمّ مناطق في القدس ومحيطها احتلتها في حرب 1967، وذلك بواسطة فرض سريان القانون الإسرائيليّ على هذه المنطقة وسكّانها.

وجرت عمليّة الضمّ خلافًا للقانون الدوليّ، الذي يحظر سياسة ضمّ مناطق أُحتلت أثناء الحرب، من طرف واحد. ولذلك، فإنّ المجتمع الدوليّ لا يعترف بضمّ إسرائيل للقدس الشرقيّة وتعتبرها منطقة محتلة.

في أعقاب الضمّ، حصل الفلسطينيون في القدس على مكانة مقيمين دائمين في إسرائيل. ونتيجة لهذه المكانة، فإنهم لا يستطيعون الترشّح للكنيست أو التصويت لها.

وصلت نسب الفقر في القدس الشرقية إلى درجات مذهلة نتيجة لإهمال السلطات الشديد وعلى ضوء الصراع السياسي المتواصل. فعلى امتداد قرابة خمسة عقود، امتنعت السلطات الإسرائيلية -ومن بينها بلدية القدس الغربية- عن استثمار الميزانيات الملائمة في الأحياء الفلسطينية، وحتى أنها فرضت القيود على تطوير القدس الشرقية كوحدة حضرية تخدم الجمهور الفلسطيني.

حصيلة ذلك أنّ سوق العمل لا تلائم عدد السكّان، وثمة مناطق مقلّصة جدًا للصناعة، والأجهزة التريوية والتدريسية متضعضة. وتؤدّي الفروقات في اللغة والثقافة بين القدس الشرقية والغربية، إلى جانب التوترات السياسية في المدينة بين العرب واليهود، إلى تقييد وتقليص الأفق التشغيلي المفتوح أمام الفلسطينيين.

وقد استفحل الفقر في القدس الشرقية، في السنوات الأخيرة، أكثر وأكثر. فبينما بلغت نسبة من هم دون خطّ الفقر 64% من الفلسطينيين في القدس خلال عام 2006، بلغت هذه النسبة 75.4% عام 2013.

ثمة سبب أساسي من وراء هذا الاستفحال وهو تجلّي في تشييد جدار الفصل، الذي فصل القدس عن الضفة الغربية، وفصل بين الأحياء والضواحي التي كانت قبل ذلك متصلة ومتعلّقة ببعضها البعض، لدرجة فصل وعزل عدد من الأحياء المقدسية عن سائر أرجاء المدينة. وأدّى فصل الروابط الاقتصادية والتجارية والدينية والعائلية والسياحية إلى الإساءة لوضع الفلسطينيين

المواطنة والدخول إلى إسرائيل عام 2003 وما تلاه. وقد سعت هذه التعديلات لتجميد عمليّات لمّ الشمل لعائلات في إسرائيل مع سكان الأراضي المحتلة، والحؤول دون منح مكانة إقامة أو مواطنة لسكّان الأراضي المحتلة، الأمر الذي يُلحق انتهاكًا جسيمًا بسلسلة من الحقوق الأساسية.

الفقر والرفاه

- في عام 2013 بلغت نسبة من هم تحت خطّ الفقر 75.4% من سكّان القدس الشرقية و83.9% من الأطفال.
- في المقابل، بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر 21.8% من مجمل سكان دولة إسرائيل، و30.8% من الأطفال.
- 8,501 طفل في القدس الشرقية مُصنّفون كأطفال في خطر.
- 37% من متلقّي خدمات الرفاه في القدس هم من الفلسطينيين. فيما تُخصّص 22% فقط من ملكات الرفاه للسكّان الفلسطينيين.
- في إطار الخطة الخمسية للقدس، ضُمنت زيادة 30 ملكة، إلا أنّ الموارد اللازمة لذلك لم تُفرز بعد.
- نسبة المشاركين في القوى العاملة لدى السكان الفلسطينيين في القدس تصل إلى 67% من الرجال و14% من النساء، من جيل 15 عامًا وفوق.

المخصّصة للقدس الشرقية، وُعد بتوفير 30 ملكة إضافية، إلا أنّ الموارد اللازمة لذلك لم تتوفّر بعد.

وفي ضوء النقص الجسيم في خدمات الرفاه بالقدس الشرقية، فإنّ ضغط العمل الواقع على العاملين الاجتماعيين هو هائل: فالعاملة الاجتماعية في القدس الشرقية تعالج 121 عائلة بالمعدّل، فيما تعالج العاملة الاجتماعية في المدينة الغربية 82 عائلة بالمعدّل.

وفي الوقت الذي تنتظر فيه 627 عائلة في غرب المدينة بدء معالجة قضاياها، فإنّ عدد هذه العائلات في شرقها يصل إلى 834 عائلة، وذلك رُغم أنّ السكان الفلسطينيين يشكّلون ثلث سكان المدينة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار نسب الفقر الهائلة، فإنّ ما يحمل على المفاجأة هو أنّ 11.3% فقط من سكان القدس الشرقية يتلقون خدمات الرفاه. وتتشابه نسبة السكان اليهود الذين يتلقون هذه الخدمات مع هذه النسبة، رُغم أنّ نطاق الفقر لدى السكان اليهود أقلّ بكثير قياساً بالسكان العرب. ومن المرجح الافتراض أنّ الكثير من العائلات الفلسطينية التي تحتاج إلى المساعدة ليست موجودة في نطاق المعالجة أو في قائمة المنتظرين لدى مكتب خدمات الرفاه.

الاجتماعي-الاقتصادي، إلى جانب المسنّ بمنالية التعليم والخدمات الصحيّة والمؤسّسات الدينيّة وغيرها.

ووصلت نسبة المشاركة في القوى العاملة لدى السكان الفلسطينيين بالقدس عام 2012 إلى 67% من الرجال و14% من النساء في جيل 15 عامًا وفوق. وعلى سبيل المقارنة نقول إنّ المعدّل في إسرائيل بلغ 69% من الرجال و58% من النساء.

رُغم نطاق الفقر الكبير في القدس الشرقية، ورُغم التدهور الإضافي الذي طرأ في العقد الأخير، إلا أنّ خدمات الرفاه المتاحة أمام السكان تعاني نقصاً شديداً ومتواصلًا في الملكات والميزانيات.

وفيما ينشط 22 مكتب رفاه في الأحياء الإسرائيليّة، فإنّ عددها يبلغ 5 مكاتب في الأحياء الفلسطينية، فقط. وقد أعلنت بلدية القدس عن نيّتها بناء مكتب حارّاتي جديد لحيّ رأس العمود وآخر في بيت حنينا.

منذ عام 2009 طرأ ارتفاع محمود بنسبة 27% على عدد الملكات للعاملات الاجتماعيات. ورُغم أنّ هذه الزيادة ملحوظة وهامة، إلا أنّها بعيدة كلّ البعد عن التجسير على الهوّة ومواجهة الاحتياجات على أرض الواقع.

من ضمن 388 ملكة خاصّة بالعاملات الاجتماعيات في القدس، ثمة 88 ملكة فقط مخصّصة للسكان الفلسطينيين، وهي تشكّل 22% من مجمل الملكات. ويأتي هذا رُغم أنّ 37% من سكان المدينة الذين يتلقون خدمات الرفاه هم فلسطينيون: 33,968 شخصًا من بين 92,114 شخصًا. في إطار الخطة الخمسية الحكوميّة

التدريسيّة، والذي يتجسّد في 832 غرفة في المرحلة الابتدائية و723 غرفة في المرحلة فوق الابتدائية.

43% من غرف التدريس الموجودة في جهاز التربية البلديّ الرسميّ في القدس الشرقيّة لا يستوفي المعايير المطلوبة: ففي السنة الدراسيّة الحاليّة ثمة 711 غرفة تدريسيّة لا تستوفي المعايير في القدس الشرقيّة، و109 غرف تدريسيّة للروضات لا تستوفي هذه المعايير.

في عام 2008 قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسًا للمحكمة العليا في مسألة التربية والتعليم في القدس الشرقيّة. وفي قرار الحكم الذي صدر في شباط 2011 قال القضاة إنّ على وزارة المعارف العمل خلال خمس سنوات (حتى 2016) من أجل سدّ النواقص الموجودة في الغرف التدريسيّة في الجهاز التربويّ الرسميّ في القدس الشرقيّة. إذ قدّر عدد الغرف التدريسيّة الناقصة بـ 1,000 غرفة كأقلّ تقدير.

وُغم النقص الجسيم وصدور قرار العليا، إلّا أنه جرى خلال الأعوام 2009-2014 بناء 194 غرفة تدريسيّة جديدة فقط في المدارس ورياض الأطفال الرسميّة. زدّ على ذلك استئجار 157 غرفة تدريسيّة في هذه الفترة، قرابة نصفها (78 غرفة) في عام 2014. ويجري التخطيط في السنوات القريّة لبناء 211 غرفة تدريسيّة في مدارس وروضات أخرى.

إنّ تشييد الغرف التدريسيّة الجديدة على هذا النطاق لن ينجح بتوفير ردّ ملائم على الحاجة بزيادة عدد الغرف التدريسيّة في الجهاز الرسميّ، وبإغلاق الغرف التي لا تستوفي المعايير المطلوبة.

التعليم

- من بين 105,405 طلاب فلسطينيين في القدس:
 - 41% فقط يدرسون في مدرسة بلدية رسمية
 - 41% فقط يدرسون في مدرسة معترف بها غير رسمية
 - و17% يدرسون في مدارس خاصة.
- 43% من الغرف التدريسيّة في المدارس البلدية لا تستوفي المعايير المطلوبة.
- بين الأعوام 2014-2009 شُيّد 194 غرفة تدريسيّة في مدارس بلدية رسمية، وثمة 211 غرفة مخطّطة.
- نسبة التسرب في الصف الحادي عشر تصل إلى 26%، وفي الصف الثاني عشر إلى 33%.

ما زال النقص الحادّ في غرف التدريس مرافقًا للجهاز التربويّ في القدس الشرقيّة، لهذا العام أيضًا.

يشكّل الطلاب الفلسطينيون 40% من مجمل الطلاب في القدس. ونتيجة للنقص الهائل في غرف التدريس في جهاز التربية البلديّ الرسميّ في القدس الشرقيّة، فإنّ 41% فقط من الطلاب يدرسون في الجهاز الرسميّ. وتتدنى هذه الأرقام أكثر في المدارس فوق الابتدائية: ففيما يدرس 22,550 طالبًا فلسطينيًا في المدارس الابتدائية الرسمية، فإنّ 15,824 طالبًا يستمرّون بالدراسة في مدارس فوق ابتدائية رسمية، وذلك بسبب النقص الحادّ في الغرف

التخطيط والبناء والهدم

- نحو 20,000 بيت، والتي تشكل نسبة 39% من مجمل البيوت في الأحياء الفلسطينية شُيّدت من دون ترخيص.
- في أثناء عام 2014 هُدم في القدس الشرقية 98 مبنى، وأقتلع 208 أشخاص من بيوتهم.
- بين الأعوام 2011-2014 هُدم 302 مبنى في القدس الشرقية.
- جرى مؤخرًا تصديق الخارطة الهيكلية لعرب السواحة، ومن المتوقع أن تسمح ببناء 2,500 وحدة سكنية جديدة.

تشكل مسألة التخطيط والبناء إحدى المشاكل الأكثر تعقيدًا والأكثر ضررًا، التي يواجهها سكان القدس الشرقية.

وقد أدت قصورات السلطات بإجراء تخطيط وتطوير ملائم في القدس الشرقية إلى أزمة تخطيطية تتميز بضائقة سكنية وتهديدات بهدم البيوت وغرامات ضد البناء غير المرخص وغياب التطوير المديني الملائم، والنقص الاستثنائي بالبنى التحتية والمباني العامة، مثل المدارس والطرق والمواصلات وشبكات المياه والمجاري والمنتزهات وحدائق الألعاب.

وعموماً، فإنّ الخرائط الهيكلية التي أُعدت للأحياء الفلسطينية على مرّ السنين، لا ترتقي إلى مستوى

إنّ نسبة التسرّب لدى الطلاب الفلسطينيين في القدس عالية جداً قياساً بإسرائيل، وهي أعلى أيضاً قياساً بالضفة الغربية. وتصل نسبة التسرّب في الصف التاسع إلى 9%، وفي الصف العاشر إلى 16%، وفي الصف الحادي عشر إلى 26%، وفي الصف الثاني عشر إلى 33%. ولغرض المقارنة، تصل نسبة التسرّب في جهاز التربية العربيّ في إسرائيل إلى 4.6% في الصف الحادي عشر و1.6% في الصف الثاني عشر. وتصل نسبة التسرّب في جهاز التربية العربيّ في إسرائيل (الرسعيّ والرسعيّ المتدين والحريدي) إلى 5.4% في الصف الحادي عشر و1.4% في الصف الثاني عشر.

تصل الميزانية البلدية لمنع التسرّب في القدس الشرقية لعام 2015 إلى 3 ملايين شيكل. ويدور الحديث عن زيادة معتبرة، إلا أنّ مديرية التربية في بلدية القدس تُقدّر أنّ ثمة حاجة لـ 15 مليون ش.ج. من أجل معالجة تسرّب الطلاب الفلسطينيين معالجة جذرية.

عشرات السنوات الأخيرة من دون مخططات كبرى أو خرائط هيكلية سارية، والتي يمكن وفقًا لها تسوية منظومة الحياة الشاملة في الحيّ (بناء سكني مرخص، مخصّصات لاحتياجات الجمهور، تجارة وتشغيل وتسوية منظومة الطرق والشوارع)".

وفي السنوات الأخيرة، بدأ رئيس البلدية نير بركات بالعمل، وفقًا لأقواله، "على خلق تغيير جوهري" في هذه المسألة، وتوجيه التعليمات للمستوى المحليّ في البلدية بتخطيط الأحياء في القدس الشرقية. وتقوم البلدية الآن بدفع مخططات كبرى لأحياء بيت صفافا وشرفات وصور باهر وبيت حنيننا وشعفاط. وحتى أيار 2015 لم يجرِ تصديق هذه المخططات.

في المقابل، نجح المخطّط الخاص بعرب السواحة جنوب-شرق المدينة، في عامي 2014-2015، بالحصول على الموافقة المرجوة من اللجنة المحليّة للتخطيط والبناء ومن اللجنة اللوائيّة. والحديث يدور عن أكبر مخطط صدّق في القدس الشرقية، وهو يمتدّ على 1,500 دونم ويشمل إقامة 2,500 وحدة سكنيّة.

يشكّل تصديق المخطط خطوة أولى في ضمن عملية طويلة. وسيضطرّ السكان لاحقًا لتقديم مخططات مفصّلة، وعليه من المتوقع مرور سنوات طويلة إلى حين تشييد البيت الأول في عرب السواحة. وكذا الأمر في الأحياء الأخرى التي تدفع فيها البلدية تسويات تخطيطيّة، إذ أنّ معاناة السكان ستتواصل لعدّة سنوات بسبب غياب إمكانيّة استصدار رخص بناء.

يُعرّض البناء غير المرخص السكان لخطر أوامر الهدم وحتى فقدان المأوى، ولإجراءات قضائيّة وغرامات باهظة

التخطيط المتعارف عليه في غرب المدينة. فنسب البناء متدنّية والمناطق التي يُسمح البناء عليها في الخرائط الهيكلية مقلّصة، والكثير من المساحات الواسعة مخصّصة للمناظر الطبيعيّة، ما يؤدّي إلى منع إمكانيّة البناء عليها.

زدّ على ذلك، أنّ إسرائيل صادرت منذ 1967 ما مجمله 26,300 دونم في القدس الشرقية وأقامت عليها أحياء للسكان اليهود، ومكاتب للوزارات الحكوميّة. وبذلك تقلّص جدًّا احتياطي الأراضي الذي من الممكن أن يسمح بالتطوّر الطبيعيّ للأحياء الفلسطينيّة.

من خلال الفحص الذي أجرته جمعية بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط- يتّضح أنّ قرابة 55% من الطلبات التي قدّمت لتراخيص البناء في الأحياء الفلسطينيّة بين الأعوام 2005-2009 قوبلت بالإيجاب، مقابل نحو 85% من الطلبات في الأحياء الإسرائيليّة. وفي المناطق التي تفتقر للخرائط الهيكلية لم يتكفّف السكان الفلسطينيون حتى عناء تقديم طلب للحصول على رخص بناء.

وقد أدّت قصورات التخطيط إلى البناء من دون ترخيص على نطاق واسع، والذي يُقدّر بنحو 20,000 بيت، تشكّل نحو 39% من مجمل البيوت في الأحياء الفلسطينيّة.

ومع الزدياد المتواصل في عدد السكان تفاقمّت الضائقة السكنيّة واستفحلت، إلّا أنّ السلطات الإسرائيليّة لم تبذل إلّا القليل من أجل حلّها. ويشير بيان للصحافة صدر عن بلدية القدس في أيلول 2014 إلى هيمنة واقع محزن يحمل في طيّاته تبعات وإسقاطات جسيمة: "الأحياء العربيّة في القدس الشرقية نمت وتطوّرت في

ويترتب خطر الإخلاء أيضًا بعائلة شماسنة من الشيخ جراح، وهي أيضًا عائلة لاجئين حصلت على بيتها من النظام الأردني في سنوات الخمسين. وهكذا، وتحت حماية القانون وبواسطة الجهاز القضائي في إسرائيل، يُسمح بنقل ممتلكات كانت تابعة لهود قبل عام 1948 إلى أيدي جمعيات إسرائيلية، فيما لا يقدر الفلسطينيون على استعادة بيوتهم وأملآهم التي كانت بحيازتهم قبل عام 1948.

تخطيط مُسيء وإخلاء قسري

إلى جانب الفشل في دفع التخطيط الملائم للأحياء الفلسطينية والتطوير الملائم للقدس الشرقية، تقوم السلطات بدفع وتطوير عدّة مشاريع جديدة في الأحياء الفلسطينية لا تهدف بتأنا لتحسين رفاهية السكان الفلسطينيين. والأخطر من ذلك أنّ هذه المشاريع تسمّ أحيائًا بالسكان الفلسطينيين مسًا جسيمًا.

فعلى سبيل المثال، أعلنت وزارة المواصلات عام 2012 عن خطة خمسية لتطوير البنى التحتية للمواصلات في القدس الشرقية، بتكلفة تزيد عن نصف مليار شيكل.

وشدّد وزير البنى التحتية على أنّ هذه الخطة ستؤدّي إلى تحسّن كبير في جودة حياة سكان الأحياء في القدس الشرقية. إلا أن تطوير الشوارع والطرق في بيت صافا جرى خلأًا لمصلحة السكان، وأدّى بالذات إلى تدهور في جودة حياتهم.

وغيرها. وقد هُدم على مرّ عام 2014، 98 مبنيًا في القدس الشرقية، وأقتلع 208 أشخاص من بيوتهم. وبين الأعوام 2011-2014 هُدم في القدس الشرقية 302 مبنيًا.

نتيجة للتكاليف الباهظة التي تُفرض على العائلات حين تُقدّم السلطات على هدم بيوتها، تعاضمت في السنوات الأخيرة ظاهرة السكان الذين يتلقون أوامر هدم ويقرّرون هدم بيوتهم بأنفسهم.

وقد اتسعت دائرة المتضررين من سياسة هدم البيوت أكثر وأكثر في العام المنصرم، في أعقاب قرار السلطات تجديد سياسة هدم وإغلاق بيوت مرتكبي العمليات في القدس الشرقية والضفة الغربية. وقد رُفض التماس مبدئيّ ضدّ هذه السياسة قدّمته منظمات لحقوق الإنسان، أسوة بالالتماسات العينية التي قدّمت باسم العائلات.

وتتعرّض عائلات فلسطينية أخرى في القدس إلى خطر فقدان المأوى بسبب نشاطات جمعيات إسرائيلية تسعى "لتهويد" القدس الشرقية، وذلك عبر إقامة مناطق استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية، وخصوصًا في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح.

فعلى سبيل المثال، تعيش عائلة صُبّ لبن منذ سنوات الخمسين في بيت يقع بالحي الإسلامي، حصلت عليه من النظام الأردني. وقد كان بيت عائلة صُبّ لبن تابعًا في السابق لجمعية يهودية، ولذلك فإنّ جمعية تابعة لمستوطنين تحاول الآن إخلاء العائلة من بيتها قسرًا، بوسائل قانونية.

وبدلاً من دفع تخطيط هذه الأحياء من أجل رفاهية السكان فيها، تقوم السلطات الآن بدفع وتطوير مخطط هائل لإقامة موقع دفن للنفايات لخدمة المنطقة بجوار الأحياء، على مساحة نحو 520 دونماً. ووفقاً لتعليمات المخطط، فإنّ دفن فائض التراب في الموقع سيجري كلّ يوم من 6:00 صباحاً وحتى 22:00 مساءً، ولمدة نحو 20 عاماً. ومن المتوقع أن تسير على طريق الوصول إلى مدفن النفايات نحو 168 شاحنة يومياً، وفي حالات معينة على بعد 5-0 أمتار عن المباني السكنية والتجارية. إنّ الضرر البيئي المتوقع سيضر أيضاً بسكان بلدة العيسوية المجاورة.

في كانون الأول 2014 ناقشت لجنة فرعية تابعة للجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس الاعتراضات التي قُدمت على المخطط. وحتى أيار 2015 لم يصدر قرار بهذا الشأن.

من الصعب التصديق أنّ مشروعاً كهذا، أسوة بمخطط إطالة شارع 4 في قلب حيّ بيت صفا، كان سيخرج إلى حيّ التنفيذ في الأحياء الإسرائيلية.

في مطلع عام 2015 جرى فتح المقطع الجنوبيّ من شارع بيجن الدائريّ (شارع 4) أمام حركة السير. وُزعم أنّ عدم مرور شارع سريع في داخل منطقة سكنية من الأمور المتعارف عليها، وفي حال لم يكن مفرّ من ذلك فيجب أن يمرّ عند طرفها، إلاّ أنه تقرّر في هذه الحالة مدّ الشارع السريع ذي المسارات الستة وأكثر في منطقة مأهولة في قلب بيت صفا.

يقطع الشارع أوصال بيت صفا ويمر بمحاذاة بيوتها، يدمر ويسد شوارع داخلية، ويؤدي إلى تلوث بيئي وضوضائي. ويفتقر السكان لربط مباشر مع الشارع الجديد الذي شُقّ في داخل القرية، وعلمهم أن يخرجوا من بيت صفا في حال رغبوا باستخدامه. وقد فشلت جهود السكان في محاولة تقديم اعتراضات والتماسات ضدّ مسار الشارع وعرض بدائل يمكن أن تقلّل من الضرر الناجم عن ذلك.

مثال آخر من العام الأخير نراه في مخطط إقامة موقع لدفن نفايات المنطقة (المخطط رقم 13900) بجوار أحياء رأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام شمال-شرق القدس، ما وراء جدار الفصل.

ويدور الحديث عن أحياء لم تحظَ بخارطة هيكلية أيّاً كانت منذ عام 1967 وحتى اليوم. ونتيجة لذلك، فمن غير الممكن تقريباً استصدار رخصة بناء فيها، وثمة نقص كبير جدّاً في المباني العامة من كل نوع، وشبكة الشوارع فيها متضعضة وليس هناك ارتباطات منظمة بالمياه والمجاري، وغيرها. وقد تفاقم تجاهل السلطات لسكان المنطقة في العقد الأخير، منذ تشييد جدار الفصل.

المياه والمجاري

بذلت شركة هجيحون في السنوات الأخيرة جهودًا هامة من أجل ربط الأحياء بشبكة المجاري. ففي عام 2009 كان ثمة نقص قوامه 70 كيلومترًا من خطوط المجاري الرئيسية، ليتدنى هذا النقص عام 2014 إلى نحو 30 كيلومترًا. وفي خلال عام 2015 من المتوقع أن تُضاف 8.23 كيلومترات جديدة.

زدّ على ذلك أنّ شركة هجيحون وسّعت منذ عام 2011 انتشار شبكة المياه، ورَكّبت ما يقرب 15,000 عدّاد قياس في أرجاء القدس الشرقية. العدادات التي رُكّبت والمسماة "عدادات مراقبة"، تختلف عن عدادات المياه العادية، وقد رُكّبت في البيوت التي شُيّدت من دون رخص بناء.

ضائقة المياه الأكثر حدة موجودة في الأحياء المقدسية القائمة ما وراء جدار الفصل. ففي منطقة مخيم شعفاط للأجئين والأحياء المقدسية المجاورة له -رأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام- يعيش نحو 80,000 شخص، لكنّ عدد الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة المياه بشكل قانوني لا يزيد عن 300 وحدة، ولا يزيد طول شبكة المياه عن 3 كيلومترات.

يصل مستوى استهلاك المياه في هذه المنطقة إلى 20 متر مكعب للشخص في السنة فقط، قياسًا بالمعدل في إسرائيل والذي يبلغ 70-100 متر مكعب في السنة للفرد. وتقول منظمة الصحة العالمية إنّ الحد الأدنى من كمية المياه اللازمة لتوفير مستوى صحيّ ونظافة ملائمين، يصل إلى 36.5 مترًا مكعبًا للفرد سنويًا.

في آذار 2014 قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسًا للمحكمة العليا باسم سكان المنطقة، مطالبة بتسوية

- 64% فقط من البيوت في القدس الشرقية مرتبطة بشبكة المياه بشكل منظم.
- في المناطق الواقعة خلف جدار الفصل، يصل تزويد المياه للشخص إلى 55% من مستوى الحد الأدنى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية.
- ثمة نقص بنحو 30 كيلومترًا بمواسير المجاري؛ ووفقًا لما هو مخطط، سيجري مدّ 8 كيلومترات من مواسير المجاري في عام 2015.

تتجسّد إحدى المحصّلات الصعبة للإخفاقات التخطيطية في القدس الشرقية بأنّ عشرات آلاف السكان يعيشون في بيوت شُيّدت من دون ترخيص و/أو أحياء لم تُخطّط كما يجدر، وهم يعانون ارتباطًا جزئيًا وغير منظم بشبكتي المياه والمجاري.

وفي ظلّ السياسة المتواصلة التي تُصعّب على الفلسطينيين استصدار رخص بناء، فإنّ عشرات الآلاف يضطرون لإنشاء ارتباطات غير قانونية وشراء حاويات المياه وتشغيل المضخّات. وفي أحياء كاملة لا ترتبط البيوت فيها بشبكة المجاري، يضطر السكان لتشغيل بالوعات (أبار تصريف) في ساحات البيت. وتؤدّي المشاكل في شبكتي المياه والمجاري إلى نشوء بيئة غير صحية، وهي تعرّض السكان -والمرضى والمستنّين والأطفال من بينهم- للتلوثات والأمراض.

في صيف 2014 بلغ الوضع في القدس الشرقية حدّ الغليان، بعد مرور عدّة سنوات ازداد فيها تدريجيّاً مستوى التوتر والعنف. ومنذ الصيف الماضي، تقع في القدس الشرقية مواجهات عنيفة، بدرجات متفاوتة، بين الشرطة وشبان فلسطينيين.

وقد اشتدّ التصعيد الذي بدأ في تموز بعد اختطاف الفتي محمد أبو خضير وعلى خلفيّة الحرب على غزّة، وحظي هذا التصعيد بكنية "الانتفاضة الشعبية في القدس". وإلى جانب المواجهات الصعبة بين الشبان والشرطة والتي حدثت في داخل الأحياء الفلسطينية، جرت في هذه الفترات عدة عمليّات إرهابية دموية ضدّ إسرائيليين، لتشتدّ الممارسات العنصرية والاعتداءات على العرب في القدس الغربية.

الاعتقالات:

في الفترة العاصفة التي امتدّت بين تموز وكانون الأول 2014، أُعتقل في القدس الشرقية 1,184 فلسطينياً، قرابة ثلثهم تحت سنّ الثامنة عشرة (406 قاصرين معتقلين في المجمل)، بتهمة ارتكاب مخالفات تتعلّق بأعمال الشغب والإخلال بالنظام العام (رشق الحجارة والاعتداء على شرطيّ والمشاركة في أعمال شغب وخلافه). وقُدّمت لوائح اتهام للآن ضدّ 338 معتقلاً (28.5% من مجمل المعتقلين)، من بينهم 122 قاصراً (30% من مجمل القاصرين الذين اعتقلوا).

وقد ظلّت غالبية المعتقلين الذين قُدّمت ضدّهم لوائح اتهام رهن الاعتقال لحين انتهاء الإجراءات (314 من أصل 338)، ومن ضمنهم المعتقلون القاصرون (120 من أصل 122). ويعكس هذا الأمر تشديداً في سياسة الاعتقالات

مسألة الارتباط بشبكة المياه. وفي ردّهما المقدم للمحكمة، أعلنت شبكة المياه ووزارة البنى التحتية أنّهما ترفضان إضافة خطوط مياه أخرى في المنطقة وترفضان ربط البيوت بعدّادات مياه. وتطالب شركة هجيجون بتلقّي الميزانيات من الوزارات الحكوميّة من أجل تغطية مصاريفها في الأحياء الواقعة ما وراء الجدار. وحتى أيار 2015 ما يزال الالتماس عالماً.

اعتقالات وعنف

- 1,184 فلسطينياً، منهم 406 قاصرين، أُعتقلوا في القدس الشرقية في منتصف عام 2014 بصدد الضلوع في المظاهرات وأعمال مُخلّة بالنظام العام.
- قُدّمت لوائح اتهام للآن ضدّ 338 فرداً من المعتقلين.
- خمسة أطفال من القدس الشرقية، أصغرهم عمره ست سنوات، أصيبوا في وجوههم بالرصاص الاسفنجيّ وفقدوا بصرهم بعين واحدة. وقد توفي فتى في السادسة عشرة من عمره بعد إصابته برصاصة اسفنجية في رأسه.
- حوّلت الشرطة مئات الأسماء لمشتبهين وأفراد عائلاتهم إلى بلدية القدس وسلطات أخرى، كي تقوم الأخيرة بفرض القانون عليهم بقوة أكبر.

تقوم جمعية حقوق المواطن، ومنذ سنوات، بالتحذير من انتهاك الشرطيين لقانون الشبيبة، انتهاكاً منهجياً، أثناء الاعتقال والتحقيق مع قاصرين فلسطينيين في القدس. وتكمن الغاية الأساسية من قانون الشبيبة في إنجاح إعادة تأهيل الفتية والفتيات الذين تورطوا مع القانون. وعند انتهاك الحماية التي يوفرها قانون الشبيبة، وعندما يتعرض القاصرون للعنف الجسدي والكلامي، فإن احتمالات إعادة تأهيلهم تتناقص وتتضاءل.

تواجه الشرطة بحكم وظيفتها مواقف عنيفة وخطرة، ومن واجها التعامل مع مثل هذه المواقف من خلال الحرص على سبل التصرف القانونية وعلى استخدام القوة الكبيرة الممنوحة للشرطيات والشرطيين بشكل واعٍ وتناسي. وقد فشلت الشرطة بذلك في القدس الشرقية، مراراً وتكراراً.

الرصاص الاسفنجي:

تستخدم الشرطة الرصاص الاسفنجي من أجل تفريق المظاهرات والأعمال المخلة بالنظام العام. يُصنع الرصاص الاسفنجي الأزرق من مواد اسفنجية، فيما تُصنع الرصاصات الاسفنجية السوداء من مطاط صناعي، وهي أكثر صلابة وأكثر وزناً بكثير.

وحتى أحداث الصيف الأخير، كانت الشرطة تستخدم الرصاص الأزرق فقط، ولكن من وقتها ازداد استخدام الرصاص الأسود كثيرًا.

ورغم أنّ الرصاص الاسفنجي مُعدّ أصلاً، وفقاً للمُتبع، "لغرض إلحاق الإصابات الكليّة والتعطيل المؤقت" للمُشاغبين في أحداث الإخلال بالنظام، إلا أنّ إصابات

التي تتبعها الشرطة والنيابة تجاه القاصرين المشتبهين بارتكاب مخالفات رشق الحجارة.

في ضمن الموقف الخطير والمعقد الذي تواجهه شرطة القدس، قام شرطيون في أحيان كثيرة باستخدام القوة بشكل مفرط وغير قانوني.

قامت جمعية حقوق المواطن أثناء صيف 2014 بجمع إفادات تتعلق بالعنف الجسدي المفرط ضدّ المشاركين في أعمال الإخلال بالنظام العام، وضدّ سكّان فلسطينيين لم يكونوا ضالعين بأعمال الشغب بأيّ شكل من الأشكال. وفي بعض الأحيان، كانت القوة التي مورست قاسية لدرجة أنّ السكان كانوا بحاجة لعناية طبية والمكوث في المستشفى لفترات متواصلة. في تموز 2014 نُشر في وسائل الإعلام شريط يظهر فيه شرطيون من حرس الحدود وهم يضربون بقسوة الفتى طارق أبو خضير وهو مكبل ومستلقٍ على الأرض.

وتحدّث فتیان فلسطينيون أُعتقلوا عن خضوعهم للعنف الجسدي في الطريق إلى التحقيق وأثناءه، وعن تهديدات وترهيبات؛ وعن تكبيل الأيدي وعصب العينين لساعات طويلة من دون حاجة؛ وعن إجراء تحقيقات من دون حضور الوالدين خلافاً لما ينصّ القانون؛ وعن مجمل التنكيلات على شاكلة منع الطعام والمياه أو عدم السماح لهم بالتوجّه إلى المراحيض.

إلى جانب ذلك، جرى التبليغ بحالات مختلفة احتجز فيها الشرطيون قاصرين دون سن الثانية عشرة، وهي سنّ المسؤولية الجنائية.

زُدَّ على ذلك، أنَّ جمعية حقوق المواطن طالبت بالحصول على التعليمات التي تضبط استخدام الرصاص الأسود، وفي أعقاب ذلك أرسلت الشرطة تعليمات جديدة لم تُجَهَّز إلا في كانون الثاني 2015، أي بعد مرور نحو نصف سنة على بدء استخدام الرصاص الأسود.

الأذى الذي تلحقه الشرطة بمُجمل السكان

رش "البوءش":

ثمة تجديد آخر بدأ في هذه الفترة وهو استخدام الشرطة المتكرر لسيارة "البوءش"، وهو سائل يهدف لتفريق المشاغبين عبر رش هذا السائل المُنتن الذي يتميز برائحة كريهة للغاية.

وشمل استخدام الشرطة لسائل "البوءش" في القدس الشرقية حالات كثيرة تميّزت بالإفراط والمبالغة وسط أحياء مكتظة. وحتى حين يكون "البوءش" موجّهًا صوب المشاركين في أعمال الإخلال بالنظام، فإنّه يعلق أيضًا على البيوت والسيارات والإسفلت ويُخلف من ورائه رائحة مُنتنة يعانها السكان لأيام كثيرة.

وفي مناسبات عديدة، قامت الشرطة برش هذا السائل المُنتن إلى داخل البيوت والمطاعم والمصالح التجارية، إذ أدت رائحته الحريفة إلى الغثيان وأوجاع الرأس، وإلحاق الأضرار بالممتلكات. وقد قرر بعض السكان ترك بيوتهم لعدّة أيام إلى أن تتلاشى الرائحة.

جسيمة جدًّا وقعت ضدّ سكان القدس الشرقية منذ بدء استخدام الرصاص الأسود، والتي أدت حتى إلى مقتل المرحوم محمد سنقرط (16 عامًا) في شهر أيلول، إذ أصيب برأسه في حيّ وادي الجوز.

إلى جانب ذلك، أصيب على الأقل خمسة أطفال من القدس، كان أصغرهم بعمر ست سنوات، في وجوههم بالرصاص الاسفنجي وفقدوا البصر في عين واحدة. وثمة شاب في سنوات الثلاثين من عمره، كان قد فقد في طفولته بصره في عين واحدة، لُصِبَ مجددًا في عينه السليمة وليفقد بصره نتيجة لرصاصة اسفنجية في عينه السليمة، فأضحى كفيفًا. وفي حالات أخرى أدى الرصاص الاسفنجي إلى وقوع كسور في اليد والحنك وإلى تمزق في الطحال. وأصيب أيضًا ثلاثة صحافيين كانوا يغطون الأحداث ويرتدون الستر الواقية الخاصة بالصحافيين، بالرصاص الاسفنجي في الرأس والوجه والكتف.

ويتّضح من هذه الإفادات أنّ الشرطيّين أطلقوا في عدة حالات الرصاص الاسفنجي مخالفين مخالفة تامّة التعليمات التي تحظر إطلاق الرصاص على الجزء العلويّ من الجسم وتحظر المسّ بالأطفال.

وتوجّهت جمعية حقوق المواطن إلى المفتش العام للشرطة والمستشار القضائي للحكومة مطالبة بالتوقف عن استخدام الرصاص الأسود فورًا، إلى حين إعادة النظر في معقولية استخدام هذا الرصاص ضدّ أعمال الإخلال بالنظام، وذلك في ظلّ وقوع الإصابات الصعبة التي لحقت بسكان القدس الشرقية.

"قوائم سوداء" وفرض معرّز للقانون:

منذ مطلع أحداث الصيف أقرت البلدية وسلطات أخرى حملات فرض وتطبيق للقانون بشكل معرّز في القدس الشرقية. أثارت الشكّ في أنّ الغاية منها إعادة الهدوء والنظام بواسطة التنكيل بمُجمل السكّان. وفي جلسة للمجلس البلديّ في القدس يوم 2014/11/25، تحدّث قائد لواء الشمال في الشرطة، الرائد موشيه إدري، عن عمليات تطبيق القانون المعرّزة باعتبارها جزءاً من "مكاسب الضغط" التي تهدف لمواجهة أعمال الإخلال بالنظام، على حدّ تعبيره.

وفي إطار هذه العملية، جرى تشغيل وسائل تطبيق وفرض القانون بشكل مكثّف، بواسطة أقسام مختلفة في البلدية، وشركة المياه هيجون، وبموازاة ذلك تفعيل جهات قُطريّة مثل سلطة الضرائب والتأمين الوطني ودائرة الإجراء والتنفيذ وغيرها. وفي ضمن حملة تطبيق القانون المعرّزة، أصدر مراقبو البلدية غرامات تتعلّق بعدد متنوّع من المخالفات الهامشيّة، مثل إلقاء قشور المكسّرات في الشارع.

وفي شهر آذار 2015، كشفت صحيفة "هآرتس" بأنّ الشرطة والشاباك (جهاز الأمن العام) زوّدا بلدية القدس وسلطات أخرى قائمة تحوي مئات الأسماء لفلسطينيين من القدس الشرقية مشتبهين بالضلوع في أعمال إخلال بالنظام وأسماء أفراد عائلاتهم، بغية ممارسة مختلف وسائل تطبيق وفرض القانون عليهم، مثل أوامر هدم للبيوت وإغلاق المصالح التجاريّة. ويتّضح من الردود التي وصلت من الشرطة والبلدية على التقرير الصحافيّ، أنّهما

ويتّضح من الإفادات أنّ استخدام "البوءش" في بعض الحالات جرى من دون أيّ تبرير واضح، وبشكل اعتباطيّ ومن دون وقوع أيّ أعمال مُخلّة بالنظام في تلك اللحظة.

إغلاق الأحياء:

يشكّل إغلاق الشوارع الرئيسة ردّاً على أعمال مُخلّة بالنظام وسيلة إضافية أدّت إلى تشويشات كبيرة في الحياة اليوميّة في الأحياء الفلسطينيّة. وفي خلال شهريّ تشرين الأول والثاني أُغلقت لأيام طويلة المداخل الرئيسة للأحياء الثلاثة التي وقعت فيها مواجهات مع الشرطة، واضطرّ نحو 50,000 شخص للجوء إلى طرق جانبيّة أضحّت بالغة الاكتظاظ والزحام. وفي نيسان 2015 أُغلقت الشرطة شارعاً في حيّ الطور بواسطة مكعبات اسمنتيّة، رغم أنّ هذا الشارع يؤدّي إلى مدارس وبيوت سكنيّة وعيادة طبيّة، وذلك في أعقاب مواجهات مع قوأت الشرطة في الحيّ.

وأدى إغلاق المفاوق إلى تشويشات صعبة للغاية وإلى معاناة لدى الكثير من السكان، وصعب من سير الحياة اليوميّة، ومن ضمن ذلك السفر إلى العمل وسفر الطلاب والمدرسين إلى المدارس، ووصول سيارات الطوارئ إلى الأحياء، وغيرها. وفي مقابل انتهاك حقوق السكان بشكل جسيم وجارف، فإنّ الغاية الكامنة من وراء الإغلاقات كأداة لوقف أعمال الإخلال بالنظام غير واضحة. إذ أنّ عمليّات الإغلاق تسمّى بحريّة الحركة والتنقل لدى المسافرين بالسيّارات، إلا أنّها تسمح بحريّة الحركة والتنقل للمشاة.

لا يمكن حل هذه الوضعية الشاذة حلاً كاملاً إلا بواسطة تسوية سياسية متفق عليها. وإلى حين بلوغ هذا اليوم، وما دامت إسرائيل تواصل التمسك بموقفها القائل إنّ القدس الشرقية هي جزء من منطقتها السيادية، يجب على كلّ السلطات الإسرائيلية تحمّل كامل المسؤولية واتباع سياسة تحافظ على حقوق الإنسان الخاصة بسكان القدس الشرقية.

وبغية التعويض على عقود من الإهمال وتوفير بنى تحتية وخدمات لائقة لصالح السكان، يجب على بلدية القدس استثمار ميزانيات ضخمة في القدس الشرقية، ودفع عملية تخطيط تهتمّ باحتياجات السكان كأفراد وكمجتمع، وإشراك الجمهور الفلسطيني في هذه الإجراءات.

إنّ بلدية القدس، وعلى رأسها نير بركات، تعلن في السنوات الأخيرة أنّها وضعت نصب عينها تقليص الهوّات القائمة في القدس الشرقية على مرّ عقود عديدة. وبالفعل، جرى في السنوات الأخيرة تخصيص ميزانيات جديدة لصالح السكان الفلسطينيين في مجالات شتى، منها التربية والتعليم والخدمات المجتمعية والشوارع والمواصلات.

مع ذلك، يشير وضع الأحياء الفلسطينية، وخصوصاً الأحياء الواقعة وراء الجدار، إلى أنّها لم تتلقَ بعد الميزانيات والجهود المطلوبة. ومن خلال التحليل الميزانياتي الذي أجرته جمعية غير عميم، فإنّ نسبة ما استثمرته البلدية بمختلف أقسامها في القدس الشرقية، تراوحت بين 10-13% من مجمل ميزانية عام 2013.

لم ينفيا هذه الادّعاءات، وحتى إنّهما لم يجدا أيّ أمر مسيء في هذه الادّعاءات.

أنّ استخدام وسائل تطبيق قانون بلدية بالشكل الموصوف في التقرير يشكّل تطبيقاً انتقائياً للقانون بشكل واضح ومتعمّد وسوء استغلال لصلاحيات تطبيق القانون الممنوحة للبلدية. ويجري الحديث عن عقاب جماعي عقاب جمعيّ ضدّ عائلات كاملة تعاني فرض قانون مميّزاً تجاهها، لا لسبب إلاّ لكونها عائلة لمشتبه بارتكاب مخالفات جنائية.

في توجّه عاجل إلى المستشار القضائي للحكومة، حدّرت جمعية حقوق المواطن إنّ مجرد توفير الشرطة لقائمة الأسماء يشكّل انتهاكاً غير قانوني للحقّ في الخصوصية. ويمكن لهذا التعاون بين السلطات أن يكون أمراً محموداً، إلاّ أنّ الشرطة في هذه الحالة لا تملك أيّ صلاحية بتمرير قائمة أسماء مشتبهين إلى سلطات أخرى، من أجل اتخاذ تدابير فرض قانون ضدّهم.

وماذا بعد؟

يعيش سكان القدس الشرقية منذ نحو خمسة عقود في واقع متواصل بالغ الشذوذ والاستثنائية. فكلّ بُعد وبُعد في حياتهم متأثر بكونهم سكاناً لا مواطنين، يعيشون في منطقة محتلة ضُمت إلى دولة هم في صراع متواصل معها. هذا الواقع المتفرد، الذي يصعب على الرائي من الخارج إدراكه، يُبقي الفلسطينيين في القدس بلا حول ولا قوة، ومُعرضين لانتهاكات جسيمة ومتواصلة.

يمكن لزيادة الميزانيات الموعودة أن تؤدي إلى حدوث تحسينات هامة إذا أُستثمرت كما يجب- أي في الاحتياجات الحقيقية والحارقة. لكن، وحتى أثناء تصديق الخطة، فإننا لاحظنا أن بعض البنود لم تبلور وفقاً للاحتياجات الفعلية، بل من أجل تلبية المصالح الإسرائيلية الكامنة في تعزيز السيادة في القدس الشرقية.

ففي مجال التربية، مثلاً، سيُخصَّص 38% من 47 مليوناً لصالح زيادة عدد الحاصلين على شهادة البجروت (التوجيهي الإسرائيلي)، في حين أن نسبة منخفضة جداً من طلاب الثانويات الفلسطينية في القدس الشرقية يتقدمون لامتحانات البجروت الإسرائيلية.

إلى جانب ذلك، ووفقاً للخطة الخمسية، سيجري استثمار 3 ملايين ش.ج. لغرض تعزيز تدريس اللغة العبرية في المدارس. وعلى سبيل المقارنة، سيجري استثمار 5.4 ملايين ش.ج. في مخططات منع التسرب، رغم أن ثمة حاجة لـ 15 مليون ش.ج. من أجل مواجهة نطاق التسرب الاستثنائي في القدس الشرقية، وذلك وفق حسابات أجزتها مديرية التربية في البلدية.

إلى جانب التحسين المرجو في مجالات البنى التحتية والخدمات، ثمة حاجة ملحة لإجراء تغيير جذري في مسلكيات الشرطة وقوات الأمن في القدس الشرقية. هذه حاجة ملحة جداً وطارئة، إذ أن العنف الشرطي واستخدام الوسائل المتاحة بشكل غير ملائم، يشكّلان خطراً على حياة السكان وعلى سلامة أجسادهم، ناهيك بأن خطورة إسقاطات ذلك على القاصرين وعلى المجموعات الهشة الأخرى هي مضاعفة.

في عام 2015 زيدت 770 مليون شيكل على الميزانية البلدية، وأعلن رئيس البلدية نير بركات أن كل شخص من سكان القدس سيشعر بالضرورة بارتفاع ملحوظ في جودة الحياة. وفي ضوء الهوات السحيقة القائمة في جودة الحياة بين الأحياء الفلسطينية والأحياء الإسرائيلية، وفي ظل حجم الفقر الصارخ لدى السكان الفلسطينيين، ثمة واجب تتحمّله البلدية والحكومة على حدّ سواء، بتخصيص ميزانيات أكبر بكثير ممّا فعلت في السابق لصالح القدس الشرقية.

ولأول مرة في تاريخها، صدّقت الحكومة الإسرائيلية في حزيران 2014 خطة خمسية مخصّصة للقدس الشرقية، ضمن ميزانية تصل إلى نحو 300 مليون ش.ج. وورد في النص التوضيحي للخطة أنها تهدف لمواجهة الوضع الأمني في القدس ودفع التطوير الاقتصادي-الاجتماعي قدماً في الأحياء الفلسطينية، انطلاقاً من المعتقد القائل بوجود "علاقة وثيقة بين نطاق ومستوى العنف لدى سكان من القدس الشرقية، وبين مستوى الحياة في أحياء شرقي المدينة".

وفي ضوء ذلك، تقرّر أن يُستثمر ثلث الميزانية -94.5 مليون ش.ج.- في الأمن، وأن يُستثمر ثلثاها -200 مليون ش.ج.- في البنى التحتية والتربية والرفاه والتشغيل.

صحيح أن استثمار 200 مليون ش.ج. بعيد كل البعد عن التغلب على النقوصات الهائلة الموجودة، إلا أن لا خلاف على أننا نتحدّث هنا عن أكبر مبلغ التزمت الحكومة الإسرائيلية باستثماره في القدس الشرقية، في غضون فترة من عدّة سنوات.

إنّ تطبيق تغييرات حقيقية وإخراجها إلى حيّز التنفيذ يستوجبان تغيير توجّه جذرياً لدى السلطات الإسرائيلية. ويجب على هذه السلطات أن ترى في السكّان الفلسطينيين بالقدس أشخاصاً يجب الحفاظ على كرامتهم كبشر، والدفاع عن حياتهم، ودفع حقوق الإنسان الخاصّة بهم، حتى إذا كان الصراع الدمويّ ما يزال دائراً في شوارع القدس.

من صلاحيات ومهام الشرطة الحفاظ على النظام والأمن، وهي تملك وسائل قوة يمكنها ممارستها ضدّ المخلّين بالنظام والقانون. ومن واجب كلّ شرطيّ أن يحرص على عدم استخدام الوسائل المتاحة له بشكل يزيد عن الحاجة من أجل تحقيق الهدف الكامن في الحفاظ على النظام العام، وألاّ يشدّوا عن قواعد وأحكام الحذر اللازمة للحؤول دون تشكيل الأخطار الزائدة.

يجب على شرطة إسرائيل تبين الطريق من أجل تقليص دائرة المتضرّرين بدلاً من توسيعها، والسماح بمواصلة روتين الحياة.

قائمة المصادر:

إقامة مشروطة:

الدائرة المركزية للإحصاء، [المجتمع في إسرائيل: لمحة عن المدن الكبرى](#)، تقرير رقم 7، تشرين الأول 2014.

[رد وزارة الداخلية](#) لطلب "هاموكيد- مركز الدفاع عن الفرد" وفقاً لقانون حرية المعلومات، من تاريخ 23.3.2014.

ملف محكمة عليا 2979/11 [محمود قراعين ضد وزير الداخلية](#).

["مؤقتين دائمين"](#)، جمعية عبر عاميم، أيار 2012.

["أمر مؤقت؟ الحياة في القدس الشرقية في ظل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل"](#)، "هاموكيد-مركز الدفاع عن الفرد"،

أيلول 2014.

[Palestinian Families under Threat: 10 Years of Family Unification Freeze in Jerusalem](#), The Society of St. Yves, December 2013

[حقوق الانسان في اسرائيل- صورة الوضع 2014](#)، جمعية حقوق المواطن، كانون الأول 2014، الفصل حول حقوق الانسان

في القدس الشرقية، صفحات 23-30.

الفقر والرفاه:

حجم الفقر والفروقات الاجتماعية 2013، تقرير مؤسسة التأمين الوطني، تشرين الثاني 2014.

رد المسؤول عن تطبيق قانون حرية المعلومات في بلدية القدس لتوجه جمعية حقوق المواطن حول خدمات الشؤون

الاجتماعية في القدس الشرقية، من تاريخ 29.3.2015

تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية. جمعية حقوق المواطن، أيار 2012.

التعليم:

رد المسؤول عن تطبيق قانون حرية المعلومات في بلدية القدس لتوجه جمعية حقوق المواطن حول التعليم في القدس

الشرقية، من تاريخ 26.3.2015.

ملف محكمة عليا 5373/08 أبو لبدة ضد وزيرة التربية والتعليم.

توجه جمعية حقوق المواطن لرئيس لجنة التعليم التابعة للكنيست حول تسرب الطلاب في القدس الشرقية، من تاريخ

9.2.14

مجموعة معطيات حول جهاز التعليم ، دائرة التعليم في القدس للعام 2014-2015.

الاحصاء السنوي لإسرائيل للعام 2014، دائرة الاحصاء المركزية، جدول رقم 8.35.

نسب التسرب للطلاب في مناطق السلطة الفلسطينية 1997-2011، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

التخطيط والبناء:

البناء في مصيدة التخطيط: السياسة، التنظيم والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، جمعية "بمكوم"-

مخططون من أجل حقوق التخطيط، نيسان 2015.

"اللجنة المحلية صادقت على الخارطة الهيكلية لعرب السواحة"، بيان للصحافة صادر عن بلدية القدس، 3.9.2014.

"المس في نسيج الحياة في بيت صفافا سيكون كارثياً من دون تخطيط مفصل"، بيان للصحافة، جمعية "بمكوم"- مخططون

من أجل حقوق التخطيط"، 23.8.2013.

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أيار، 2015

["لجنة التخطيط المركزية في القدس ناقشت مخطط لإقامة موقع دفن للنفايات بين التلة الفرنسية، العيسوية، عناتا](#)

[وشعفاط"](#)، بيان صحفي، جمعية "بمكوم- مخططون من أجل حقوق التخطيط"، 15.12.2014.

هدم المنازل والإخلاء القسري:

[حياة مجزأة: نظرة عامة على الاوضاع الانسانية في عام 2014](#)، مكتب تنسيق الشؤون الفلسطينية في الأراضي المحتلة، آذار

2015.

[ملف محكمة عليا 8091/14 هاموكيد- مركز الدفاع عن الفرد وآخرون ضد وزير الأمن وآخرون.](#)

[أفيص ططرسكي، الشرطة ستخلي عائلة من بيتها في الحي الاسلامي لصالح مستوطنين](#)، موقع محادثة محلية، 20.3.2015.

["The end of the evacuation deadline of Shamasneh family from their house in the neighborhood of Sheikh Jarrah"](#)، silwanic.net - Wadi Hilweh Information Center - Silwan, 1.3.2015

المياه والمجاري:

[رد المسؤول عن تطبيق قانون حرية المعلومات في رابطة المياه والمجاري في القدس \("هجيحون"\) لتوجه جمعية حقوق](#)

المواطن، من تاريخ 15.2.2014.

[ملف محكمة عليا 2235/14 صندوق ضد السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي](#)

خدمات البريد:

[ملف محكمة عليا 4414/10 راسم عبيدات وآخرون ضد شركة بريد اسرائيل](#)

عيادات الأم والطفل:

[رد المسؤول عن تطبيق قانون حرية المعلومات في بلدية القدس لتوجه جمعية حقوق المواطن حول عيادات الأم والطفل في](#)

القدس الشرقية، من تاريخ 29.3.2015.

[قائمة بعيادات الأم والطفل في موقع بلدية القدس.](#)

الشرطة:

رد الشرطة لطلب جمعية حقوق المواطن وفقاً لقانون حرية المعلومات حول الاعتقالات في القدس الشرقية، من تاريخ

.15.3.2015

توجه جمعية حقوق المواطن للمفتش العام للشرطة في اعقاب نشر تقارير حول الشرطة المفرط ضد المقدسيين، في تاريخ

.16.7.2014

توجه جمعية حقوق المواطن للمفتش العام للشرطة وللمستشار القضائي للحكومة حول استخدام الرصاص الاسفنجي في

القدس.

توجه جمعية حقوق المواطن للشرطة حول استخدام البوءش " في القدس الشرقية.

توجه جمعية حقوق المواطن للمستشار القضائي للحكومة من تاريخ 10.3.2015، حول "قوائم المقدسيين السوداء".

ميزانيات:

مصادقة الحكومة الاسرائيلية على الخطة الخمسية للقدس الشرقية في تاريخ 26.6.2014. "الحكومة صادقت على خطة

رئيس الحكومة لاضافة 300 مليون شاقل للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في القدس"، بيان للصحافة صادر عن مكتب رئيس

الحكومة، 29.6.2014.

"نصف مليار شاقل سيتم استثمارهم في البنى التحتية للمواصلات في الأحياء في القدس الشرقية"، بيان للصحافة صادر عن

وزارة المواصلات، 22.2.2012.

بلدية القدس - ميزانية 2013: نسبة الاستثمار في القدس الشرقية، جمعية عبر عاميم، كانون الأول، 2014.

"يشري ميزانية العام 2015 لبلدية القدس"، بيان للصحافة صادر عن بلدية القدس، 19.1.2015.

القدس الشرقية 2015

حقائق ومعطيات



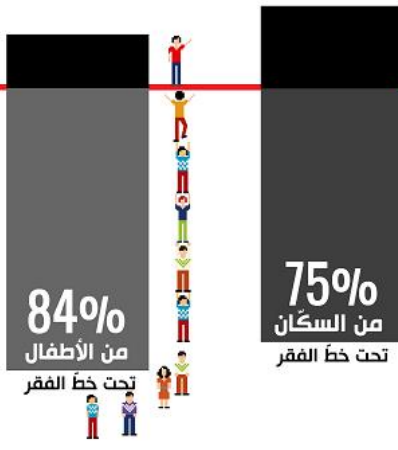
300,200 =

فلسطينياً وفلسطينية

يفتقر سكان القدس الشرقية للمواطنة، ولا يتمتعون إلا بمكانة مقيم دائم في إسرائيل. في عام 2014 شجبت الإقامة من 107 أشخاص.



8,501 طفل في خطر





من البيوت
شيدت بلا
رخص بناء 39%

أشخاص
أقتلعوا من
بيوتهم 208

مبنى
هدم في
2014 98

مياه 36% من المرافق البيئية غير
مرتبطة بشبكة المياه

محطة رعاية الأم والطفل في
الأحياء الإسرائيلية 26 / محطات رعاية الأم والطفل
في الأحياء الفلسطينية 7
من بينها 3 محطات تقدم الخدمات لعائلات فلسطينية



أطفال فقدوا بصرهم في عين واحدة
في أعقاب إصابات بالرصاص الاسفنجي،
أصغرهم عمره 6 سنوات.

فتى في السادسة عشرة توفي إثر إصابته
برصاصة اسفنجية برأسه.

5



1184
اعتقلوا

في النصف الثاني من 2014
بتهم الضلوع في مظاهرات
وأعمال فحلة بالنظام

من بينهم

406
قاصرين



40 في غرب المدينة
مقارنة بـ

8 فروع بريد في
القدس الشرقية

7% من سعاة البريد الناشطين في القدس
يقدمون الخدمات في الأحياء الفلسطينية

